

 ISSN (O): 2320-5407 ISSN (P): 3107-4928	Journal Homepage: www.journalijar.com INTERNATIONAL JOURNAL OF ADVANCED RESEARCH (IJAR) Article DOI: 10.21474/IJAR01/22688 DOI URL: http://dx.doi.org/10.21474/IJAR01/22688	
--	--	---

RESEARCH ARTICLE

LEGAL CHALLENGES OF CRIMINAL LIABILITY FOR ARTIFICIAL INTELLIGENCE CRIMES

التحديات القانونية للمسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي

Saeed Salem Khalifa Salem Almazrouri, Siti Aisyah Samudin, Mahamatayuding Samah and Hanira binti Hanafi

1. Affiliation, Academy of Islamic Studies, University Malaya.

Manuscript Info

Manuscript History

Received: 14 November 2025

Final Accepted: 16 December 2025

Published: January 2026

Key words:-

Artificial intelligence, robotics, criminal liability, intentional crime, probable intent.

Abstract

AI crimes are considered crimes of the near future, if not already. Technological development over the past years, which has accelerated recently, has contributed to the emergence of many of these crimes. Advanced programming has given some AI-powered machines dangerous capabilities that can even lead to unilateral decision-making, like a human being. Therefore, this research aims to codify the status of AI crimes, identify those responsible for committing these crimes, and impose penalties on them. The importance of the topic lies in the fact that no area of our current era is devoid of these smart applications. With their widespread deployment, related crimes will increase. Therefore, it was necessary to research criminal liability for crimes committed by them, who will be held responsible, and who will be held accountable so that legal penalties can be applied. The topic raises several issues related to a fundamental problem: if AI commits a crime, who will be criminally responsible for that crime? This leads to several issues, such as: To what extent can legal personality be granted to AI entities, and the inability of current laws to keep pace with this development? In this research methodology, the researcher will adopt a descriptive approach to trace these incidents back to the laws that criminalize them. He will then use an analytical approach to understand the criminal implications of this phenomenon. We have reached a set of conclusions, namely the rapid spread of artificial intelligence technologies and their penetration into all aspects of life, and the lack of adequate legislation to protect society from these crimes. This requires the enactment of legislation regulating the production and development of artificial intelligence technologies to arrive at a legal framework that allows for criminal accountability.

"© 2026 by the Author(s). Published by IJAR under CC BY 4.0. Unrestricted use allowed with credit to the author."

Introduction: -

ملخص البحث: -

تعتبر جرائم الذكاء الاصطناعي جرائم المستقبل القريب إن لم يكن بدأ بعضها الآن، فقد ساعد التطور التكنولوجي خلال السنوات الماضية - والذي تسارعت وتيرته في الفترة الحالية - في ظهور العديد من تلك الجرائم، حيث أعطت البرمجة المتطورة لبعض الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي قدرات تصل خطورتها إلى اتخاذ قرارات منفردة مثل الإنسان البشري؛ لذا نهدف من هذا البحث تقنين أوضاع جرائم الذكاء الاصطناعي لتحديد المسؤول عن ارتكاب تلك الجرائم وتوقيع الجزاء عليه؛ وتكمن أهمية الموضوع في أن عصرنا الحالي لا يخلو مجال فيه من تلك التطبيقات الذكية فمع الانتشار الواسع سوف تزيد الجرائم المتعلقة به، وبالتالي كان ضرورياً بحث المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة عن طريقه؛ وعلى من ستقع المسؤولية، لتحديد المرتكب الحقيقي حتى تطبق عليه العقوبة القانونية؛ ويشير الموضوع عدد من الإشكاليات متعددة ترتبط بإشكالية أساسية وهي إذا ارتكب الذكاء الاصطناعي جريمة جنائية من سيكون المسؤول جنائياً عن تلك الجريمة؟، مما يترتب على ذلك عدد من الإشكاليات مثل: ما مدى إمكانية منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي، وعدم قدرة القوانين الحالية على مواكبة هذا التطور؛ وفي منهج البحث سيتبع الباحث المنهج الوصفي من أجل رد تلك الوقائع إلى القوانين التي تجرمها، ثم يستخدم المنهج التحليلي لمعرفة الآثار الإجرامية لهذه الظاهرة؛ وقد توصلنا لمجموعة من النتائج وهي سرعة انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوغلها في شتى جوانب الحياة، وعدم وجود تشريعات كافية تحمي المجتمع من تلك الجرائم، وذلك يستلزم سن تشريعات تنظم إنتاج وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي للوصول لتصور قانوني يسمح بالمحاسبة الجنائية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الروبوت، المسؤولية الجنائية، الجريمة العدية، القصد الاحتمالي.

المقدمة

يعتبر الذكاء الاصطناعي موضوع العصر الحالي بناء على ما وصل إليه العلم من الثورة الصناعية الرابعة التي نقلت العالم من عصر الصناعية إلى عصر المعلومات الحديث، وتعتبر تقنياته من أهم ضروريات المجتمع، كما أنها التكنولوجية الأكثر تطوراً في السوق الآن (الفلاسي، 2021). ويساور العالم القلق إزاء الذكاء الاصطناعي، حتى وإن كان يحمل في طياته بعض النعم والثروات التقنية، إلا أنه قد يكون نعمة وإداه تشكل ضرراً وتهديداً على جميع الكائنات الحية على هذه الحياة، وأكثرها تهديداً على حياة البشر من الأشخاص والأفراد والمجتمعات على غرار الغريزة والقطرة التي أوجد الله وخلق هذا الإنسان لأجلها في أن يجعله خليفة في الأرض قائماً على إعمارها وبنائها لا إفسادها وهدمها (عبدالرحيم، 2022).

وفي الحقيقة ومع وجود التطور التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي ظهرت العديد من المشاكل فنحن نتحدث اليوم عن قدرات غير مسبوقة في اختراق البيانات والوصول إلى مراكز المعلومات واستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في إنتاج محتويات كاذبة أو مضللة بعدة أشكال سواء كانت على شكل صور، نصوص، فيديو وتشتيت للرأي العام العالمي وغيرها كل هذه الأمور باتت تشكل خطورة في أمننا الإلكتروني (مراد، 2022).

مشكلة البحث

وتتمثل مشكلة البحث حول قيام أركان المسؤولية الجنائية على الأضرار والأفعال الجرمية التي تتم بواسطة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وكيف يتم تحقق أركان وقواعد المسؤولية الجنائية على كيانات الذكاء الاصطناعي، وبالتالي تحمله نتيجة عقاب أفعاله التي يرتكبها لاسيما أن هذا الكيان هو نتاج بشري لا يمكنه تحمل العقاب كالحبس والجز، ولا يملك ذمة مالية من أجل مواجهته بواسطة دعوى حقوقية أو تنفيذياً أو غيره من أشكال المطالبات القانونية من أجل التعويض المادي أو المعنوي عن الضرر الناشئ عن أفعاله الضارة المجرمة قانوناً (دهشان، 2019).

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في انتشار الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات الحياة، ومع هذا الانتشار الواسع ستزيد الجرائم المتعلقة به، وبالتالي كان ضرورياً بحث المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة عن طريق استخدامه، ومن ستقع عليه المسؤولية، لتحديد المرتكب الحقيقي حتى تطبق عليه العقوبة القانونية، تطبيقاً للقاعدة الأساسية في القانون الجنائي والمتعلقة بشخصية العقوبة. بالإضافة إلى وجود اختلاف بين البشر والروبوت الآلي، فعقاب البشر معروف ولا يثير مشكلة، أما الروبوت الآلي فكيف يمكن معاقبته إذا ارتكب جريمة، حيث من غير المتصور تقديم كيانات غير البشر للمحاكمة الجنائية حتى ولو كانت تتمتع بالذكاء الاصطناعي، فهي مازالت مجرد آلة.

أسئلة البحث

1. ما هو مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته؟
2. ما هي الجرائم التي ترتكب بواسطة استخدام الذكاء الاصطناعي؟

أهداف البحث

1. التعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته.
2. بيان الجرائم التي ترتكب بواسطة الذكاء الاصطناعي.

منهجية البحث

استخدم الباحث مجموعة متنوعة من المناهج العلمية المناسبة لطبيعة هذا البحث، مثل المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، ويهدف وصف المشكلة وأبعادها القانونية وتحليلها بموجب قواعد القانون الجنائي.

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته.

بات الذكاء الاصطناعي يشكل أهم المواضيع والأمور التي تخص علوم الحاسب الآلي في القرن الواحد والعشرين الحالي، ويشكل أداة فاعلة ووسيلة قوية والتي أصبحت حاضرة، ولا يقتصر على أجهزة الحاسوب، بل هو موجود في العديد من المجالات والقطاعات المختلفة مثل الصحة، والصناعة، والتجارة وانتهاءً بالتعليم والتعلم والإدارة، وتتمثل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في محاكاة الذكاء الإنساني من خلال برمجة الآلات بحيث تصبح

مشابهة ومقاربة لمحاكات لبعض خصائص الذكاء الإنساني، من خلال تزويده بالمدخلات ليقوم بمعالجتها على نحو معين وفق ما تمت برمجته عليه ويخرج الحلول للمشكلات على نمط معين معروف لدى المبرمج غالباً (البابلي، 2020).

وللتعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي، لابد أولاً من التعرف على مفهوم الذكاء البشري، حيث يعرف الذكاء البشري (Human Intelligence) بأنه: المقدرة والمهارة على وضع وإيجاد الحلول للمشكلات باستخدام الرموز، وطرق البحث المختلفة للمشكلات، والقدرة على استخدام الخبرة المكتسبة في اشتقاق معلومات ومعارف جديدة، تؤدي إلى وضع الحلول لمشاكل ما في مجال معين، ويتفاوت مستوى الذكاء من شخص إلى آخر، ويعتبر الذكاء البشري المسؤول عن التطور والإبداع في نمو الحضارات المختلفة، ونظراً لأهميته فإن الإنسان كان ولا يزال دأماً البحث عن طبيعة هذا الذكاء وكيف يمكن قياسه ووضع الخطوات لمحاكاة أساليبه في شكل برامج باستخدام الحاسبات (النجار، 2010).

ويتمثل التحدي الأساسي لاستخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي المختلفة في مدى توفير الحماية اللازمة من مخاطره الحالية والمستقبلية، ومدى التناغم بين التشريعات المعاصرة الحالية، وهذه التكنولوجيا المتقدمة، إضافة إلى مدى إمكانية الاستفادة من التجارب الغربية، وخاصة الأوروبية والأمريكية منها، ويشكل موضوع الخصوصية والأمان تحدياً كبيراً في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وعدم السيطرة على بيانات البشر مستقبلاً، وخاصة في ظل التحدي الإلكتروني (عبد الحميد، 2020).

وبناء على ذلك سوف نقسم في هذا المبحث إلى مطلبين: نتناول في المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي، وفي المطلب الثاني: نتناول أهمية الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب الحياة.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي.

أن مصطلح الذكاء الاصطناعي ليس بحديث العهد، فقد تنبأ له الفيلسوف الفرنسي "بول فيري" في دفاثره الشهيرة في بداية القرن التاسع عشر بقوله: (كل إنسان هو في الحقيقة طور التحول ليصبح آلة، لا بل الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان)، فكانت هذه المقولة أول طرح فعلي لإشكالية مستقبل الآلة في تعايشها مع الإنسان، وسجل هذا التساؤل أول طرح في مجال الذكاء الاصطناعي (الهدام، 2021). أما بخصوص تناول مصطلح الذكاء الاصطناعي في الأبحاث فقد ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي أول مرة في بحث لعالم الحاسوب "جون مكارثي"، وقد اقترح فيه أنه يمكن تحقيق تقدم كبير إذا أمكن للآلات أن تحل المسائل التي لا يحلها سوى البشر، وقد عرف الذكاء الاصطناعي بأنه: علم وهندسة صنع الآلات الذكية (الخالدي، 2021).

ثم سرعان ما زاد استخدام المصطلح بعد ذلك في ظل النهضة التقنية التي شهدها العالم في مجال تطوير الآلات، وأصبحت أبحاث الذكاء الاصطناعي في القرن الواحد والعشرين على درجة عالية من التخصص بحيث يخدم في العديد من المجالات (عبد الحميد، 2020). يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه (علم يهتم بصناعة الآلات تقوم بتصرفات يعتبرها الإنسان تصرفات ذكية أو ببساطة أكثر)، ويعرفه "رسل بيل" -أحد العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي على أنه: محاولة جعل الآلات العادية تتصرف كالآلات التي نراها في الخيال العلمي (عبد النور، 2005).

وأيضاً يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: محاولة جعل الكمبيوتر أو الآلة التي تعمل بالبرمجة مثل: الإنسان سواء في تفكيره، أو تصرفاته، أو حل لمشكلاته، وممارسته لكافة جوانب حياته اليومية، وذلك عن طريق دراسات تجرى على الإنسان وتستخلص منها نتائج تساعد في تفسير سلوك الإنسان وبرمجة ذلك لتطبيقه على الآلة (دهشان، 2019). ويمكن تلخيص التعريفات السابقة للذكاء الاصطناعي بأنه: فرع من علوم الحاسوب يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني، لكي يتمكن الحاسوب من أداء بعض المهام بدلاً من الإنسان، والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة بأسلوب منطقي ومنظم (مختار، 2020).

وبحسب أبسط العبارات يشير مصطلح الذكاء الاصطناعي إلى الأجهزة أو الأنظمة التي تحاكي الذكاء البشري للقيام بأداء المهام والتي تتمكن من اصلاح والتحسين من نفسها استناداً إلى المعلومات التي تقوم بجمعها (أبو العيد، 2023). لم يتعرض الفقهاء في كتاباتهم عن الذكاء الاصطناعي أو تقنياته أو كياناته، فقد عُرف عصر الفقه الإسلامي بأنه ليس عصر التصنيع والآلات والتطور الذي يشهده عصرنا الحالي ولم يتعرضوا حتى عن المسؤولية الناتجة عن أفعال الآلات (مارك، 2023). ويتبين من التعريفات السابقة أن الذكاء الاصطناعي بأنه: علم الآلة الحديثة، وفرع من فروع علم الحاسوب من خلال برمجيات خوارزميه بحيث تصبح قادرة ولديها إمكانية على أداء بعض المهام التي يقوم بها البشر كالتعلم، والتفكير، والاستنباط، والتنفيذ على أرض الواقع وحل المشكلات، والتفهم، والسمع، والتكلم، والحركة بأسلوب منطقي ومنظم، والقدرة على محاكاة السلوك البشري المتمسم بالذكاء والتكيف مع مرور الوقت وهو موجود في كل مكان حولنا بداية من السيارات ذاتية القيادة، والطائرات المسيرة بدون طيار، وبرمجيات الترجمة والاستثمار وغيرها من التطبيقات الكثيرة المنشرة من حولنا (أبو علي، 2023).

ولا مجال للشك والحديث أنه ومهما حاول الإنسان إلا أنه لن يستطيع إيجاد قدرات وخصائص في هذه التقنيات والآلات إلى درجة الإتيان الكامل في أن يجعلها مطابقة لقدرات الإنسان؛ فصنع يد البشر يتصف بالنقص، وتبقى مجرد جمادات بلا روح أو إحساس أو مشاعر، ودائماً وأبداً الكمال لصنع الله عز وجل الذي أتقن كل شيء أوجده وخلقه ثم هدى (البرعي، 2022).

المطلب الثاني: أهمية الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب الحياة.

تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي على عدة تخصصات مثل: علم الكمبيوتر، والبيولوجيا، وعلم النفس، والرياضيات، واللغويات، والهندسة حيث يتمثل الهدف الرئيسي للذكاء الاصطناعي في تطوير وظائف الكمبيوتر المرتبطة بالذكاء البشري كالتعليم، والتفكير، وحل المشكلات (دهشان، 2019). ولحصر تلك الجوانب، وعلمنا الاعتراف أولاً بأن الذكاء الاصطناعي قد يكون أكثر قدرة حتى على البحوث العلمية فقد يتسلم القيادة حتى يتم التوصل للعديد من الاكتشافات المفيدة في حياتنا وبالتالي المساهمة في التطور والنمو في شتى ميادين الحياة العلمية والعملية (العدوان، 2021).

وفي الحقيقة لا يكاد يخلو أي مجال من مجالات حياتنا اليومية من الذكاء الاصطناعي كونه يعتبر إحدى ضروريات هذا العصر مما يحقق العديد من الفوائد التي تسهل وتبسط الحياة اليومية للناس وتحقق الكفاءة العالية في إنجاز معظم المهام والأعمال التي يصعب على الإنسان القيام بها، فيمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في مجالات أساسية نستعرض أهمها: (العيساوي، 2020).

- في المجال الصحي: وذلك بتشخيص الأمراض ووصف الأدوية وذلك بهدف تقليل نسبة الأمراض المزمنة والخطيرة وإجراء العمليات الجراحية، وكذلك المساعدة في رفع من كفاءة التشخيص والعلاج للمرضى، والتعامل مع مجموعة كبيرة من البيانات الصحية، والقدرة الكبيرة على تتبع السريع للمرض وجمع أكبر قدر من المعلومات عنه، ومن ثم تطوير العلاجات والأدوية بهدف يوفر الوقت والتكاليف (مارك، 2023).
- في قطاع النقل: من خلال تقليل نسبة الحوادث والإصابات والتكاليف التشغيلية.
- في المجال التعليمي: في تعليم العلوم والتقليل من التكاليف وزيادة الرغبة في التعلم واكتساب المهارات واللغات المختلفة.
- في قطاع الفضاء: بإجراء التجارب الدقيقة وتقليل نسب الأخطاء المكلفة، وتطوير قطاع الطاقة المتجددة عبر إدارة المرافق والاستهلاك الذكي

- في قطاع المياه: عبر إجراء التحليل والدراسات الدقيقة لتوفير الاستدامة لموارد المياه.
- في قطاع البيئة: عبر زيادة نسبة التشجير وزراعة النباتات المناسبة وتحسين الغطاء النباتي وإدخال تقنيات الزراعة الحديثة.
- في قطاع المرور: تطوير آليات وقائية كالتنبؤ بالحوادث والازدحام المروري، ووضع سياسات مرورية أكثر فاعلية، وفي مراقبة أنماط حركة المرور لتفادي الاصطدامات.
- في المجال القانوني: أيضاً للذكاء الاصطناعي دور مهم جداً في مساهمته في تصنيف المجرمين بسهولة بعيداً عن الاهواء الشخصية، وإنجاز المهام القضائية ومساعدة العدالة في طرق الإثبات الجنائي وفحصها وتحديد الحقيقي منها والمزور بسهولة ويسر، مما يكون له عظيم الأثر في سرعة تحقيق العدالة (الفلاسي، 2021).
- في النظام القضائي: عبر إنشاء السجلات، والأنظمة الإلكترونية ومثال ذلك: نظام إدارة سير الدعوى الإلكتروني بما يرتب تحقيق العدالة والمساواة، وتساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي الجنائي ومن كشف الغموض في أي جريمة أو واقعة معينة، تصوير موقع الجريمة، دراسة وفحص الحالة الصحية والعقلية للمتهم، تطوير تقنيات التعرف على الوجه والبصمات، ووضع كاميرات المراقبة في أماكن التوقيف (الخطيب، 2019).

وعلى الرغم من الفوائد والميزات التي تحققت وتتحقق كل يوم بفضل الذكاء الاصطناعي وتقنياته في مختلف مجالات وميادين الحياة المعاصرة، إلا أن ظهور الثورة التكنولوجية المتنامية صاحبها عدة سلبيات وانعكاسات خطيرة بسبب سوء استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنياته، والانحراف عن الأغراض المتوخاة منه مما أدى إلى تغشي طائفة من الظواهر الإجرامية المستحدثة مثل الجرائم المعلوماتية والاعتداء على أمن المعلومات الحكومية رغم أنها تكون محمية بشفرات بالرغم من ذلك يدخل المجرم إلى أنظمة الكمبيوتر دون الحصول على تصريح مسبق من الجهات المختصة وذلك بالقرصنة (الفلاسي، 2021).

وبالإضافة لما سبق، فإن التطور والتقدم للذكاء الاصطناعي لم يأت على البشرية بالخير فقط، بل يحمل في طياته العديد من المخاطر، أي أنه، حتى لو كان يعمل على تيسير حياة البشر، وتسهيلها وتنمية المجتمعات، إلا أنه في نطاق مواز يعرقل هذه الحياة والمجتمع، ويزيد من مصاعبها ويهدمها، فعندما قام العالم "نوبل" باختراع الديناميت كان بهدف مساعدة عمال المناجم، والتخفيف عنهم وتقليل مشقة عملهم، إلا أنه سرعان ما أصبح ذلك الديناميت أخطر أسلحة الحروب وأشدّها ضرراً وتدميراً لها (فولي، 2021).

وفي نهاية المطاف وبالرغم من كل المزايا والأهمية الكبيرة للذكاء الاصطناعي، إلا أنه هناك شخص ما مسؤول عن إيجاد، وتصنيع وتشغيل هذه التقنيات التكنولوجية وبالتالي قد ينتج عن خطئه في تشغيلها جرائم تحتم المسؤولية الجنائية.

المبحث الثاني: نموذج جرائم الذكاء الاصطناعي.

تعتبر الجرائم التي ترتكب باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من إحدى جرائم المستقبل القريب، بل إن بعضها بدأ من الآن بحيث تتنوع وتعدد هذه الجرائم نظراً للتطور التكنولوجي الذي بدأ بالماضي وتسارعت وتيرته في وقتنا الحاضر (فتحية، 2021).

وتقوم تجاه تصرفات وأفعال الذكاء الاصطناعي أو تلك الناتجة عن عمله مسؤولية قانونية بوجه عام، ومنها المسؤولية الجنائية بشكل خاص، وذلك إذا شكل الفعل جريمة من تلك الجرائم المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات أو أي قانون عقابي آخر جرم الفعل وقرر له عقوبة (دهشان، 2019).

ولعل أبرز جرائم الذكاء الاصطناعي هي جريمة تزوير البيانات، وتعتبر الأكثر شيوعاً بين أنواع الجرائم التي ترتكب عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، فلا تخلو جريمة من جرائم الذكاء الاصطناعي أو جرائم الحاسوب عموماً من عملية تزوير للبيانات، وتحدث هذه الجريمة بدخول الجاني إلى قاعدة البيانات على وجه غير مشروع ليقوم بإجراء تعديل للبيانات وتدميرها، سواء بإلغاء البيانات الموجودة أو بإضافة أخرى لم تكن موجودة قبل ذلك، واختراق البريد الإلكتروني، والمواقع الرسمية والخاصة، والأرقام السرية وأرسال الفيروسات لتخريبها (مريم، 2023).

وعالمياً من أشهر نماذج الجرائم الجنائية التي ارتكبت عن طريق الذكاء الاصطناعي: نماذج جرائم السيارات ذاتية القيادة، ونماذج جرائم الروبوتات الذكية وغيرها، ومثال على ذلك: "الجريمة الجنائية التي ارتكبت عن طريق الذكاء الاصطناعي في ولاية أيروزونا عام 2018، حيث صدمت سيارة ذاتية القيادة تابعة لشركة أوبر UBER بسيطة في الطريق تقود دراجتها مما أدى إلى وفاتها متأثرة بجراحها، بالرغم من أن السيارة كانت في وضع القيادة الذاتية تحت إشراف سائق بشري إلا أنها لم تستطع التعرف على حركة جسد السيدة أثناء قيادتها للدراجة فقتلتها" (مريم، 2023).

في حين أنه في الوضع الطبيعي السيارات الغير ذاتية القيادة، عندما يكون الشخص يقودها ويتحكم في قيادتها، فإنه يكون مسؤول عن أي حوادث تحدثها هذه السيارة لكن وعلى العكس، أو كان الذكاء الاصطناعي يقود هذه المركبة وأحدث أي حادث أو إصابة دهن لشخص ما فمن يكون المسؤول جنائياً في هذه الحالة، في حين أنه لا يمكننا إسناد أي مسؤولية جنائية للذكاء الاصطناعي نفسه، لأنه لا يوجد لدينا أي نص على ذلك وطبقاً لمبدأ الشرعية الجنائية بأنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني" فقانون الجرائم والعقوبات لم ينص على مسؤولية الآلة إنما نص على مسؤولية الأشخاص (الجلعود، 2023).

مما أوجب التفكير في هذه الحالة في فرض فرضيات موجودة وواقعية حتى يتم إسناد السلوك أو الضرر المرتكب طبقاً للتشريعات الموجودة وهذا دور الباحثين في أن يخلق حل يسند هذا السلوك لمركب معين، حتى لو كان بصورة غير مباشرة إلى جانب تنبيه المشرع إلى فرضيات مستقبلية بالبحث وعقد مؤتمرات وورشات عمل يبحث فيها المسؤولية الجنائية لهذه الآلة نفسها وننبه المشرع في أن يضع تشريعات ونصوص قانونية في مسؤولية

الآلة (السدوي، 2018).

وبناء على ذلك سوف نقسم في هذا المبحث إلى مطلبين: نتناول في المطلب الأول: جرائم الذكاء الاصطناعي الذاتية، وفي المطلب الثاني: نتناول استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجريمة.

المطلب الأول: جرائم الذكاء الاصطناعي الذاتية.

تعتبر جرائم الذكاء الاصطناعي من إحدى جرائم المستقبل القريب، بل إن بعضها تسارع وتيرة التطور التكنولوجي وخاصة في الوقت الحالي وما تبعه من ظهور العديد من الجرائم الأخرى.

ومثال على ذلك جرائم الذكاء الاصطناعي الذاتية، السيارات ذاتية القيادة التي تقود ذاتيا فهذه السيارة يكون فيها الشخص جالس بكل اريحية وهي تسير بنفسها بالأجهزة الاستشعارية التي لديها الخوارزميات المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وحتى الطرق والشوارع تكون مهيأة لها فمن الضروري جداً أن يتم تحديد إذا ارتكبت هذه السيارة إي جريمة جنائية كأن تصطدم بشخص مثلاً نتيجة أنها تلقت اشارات خاطئة نتيجة عاصفة جوية أو رملية وتطبيقها لم يعمل بشكل جيد فصدمت ذلك الشخص وقتلته فمن سيكون المسؤول حينئذ، وبعد قيام النيابة العامة بتوجيه اتهام للسائق بالتسبب بالوفاة عن غير قصد لكن في الحقيقة السائق لم يكن صاحب السيطرة على السيارة إنما كانت تلك الآلة الذكية السيارة ذاتية القيادة فسيحكم القاضي حين أذن بالبراءة على السائق، وعلى ضوء ذلك فيما يخص موضوع السيارات ذاتية القيادة التقنية هذا يستوجب في القريب العاجل ووفقاً لقانون المرور أو السير أن تقوم الدول بإدخال وتعديل حالة ووضع السيارة ذاتية القيادة والمسؤولية الجنائية والمدنية والتأمين والتعويضات عن ذلك وهذا يستوجب في أن يتم وضع وتعديل قوانين السير في ذلك الأمر مثل: ما قامت به بعض الدول مثل فرنسا والعديد من الولايات في أميركا من خلال وضع قواعد قانونية للسيارات ذاتية القيادة؛ لأنها أصبحت جزء من الحياة وليس طرفاً فكرياً (العنوان، 2021).

وبناء على ذلك سوف نتناول في هذا المطلب أولاً: الجرائم العمدية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، وثانياً: الجرائم الغير عمدية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، فيما يلي:

أولاً: الجرائم العمدية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

بشكل عام، يتطلب فرض المسؤولية الجنائية عن الجرائم ذات النية الجرمية (الجرائم المتعمدة) استيفاء العناصر الفعلية والعقلية لهذه الجرائم، حيث يشارك البشر في إنشاء تكنولوجيا وكيانات الذكاء الاصطناعي، في تصميمها وبرمجتها وتشغيلها، وبناء على ذلك، عندما يستوفي كيان ما العناصر الفعلية والعقلية للجريمة، فمن الذي يجب أن يتحمل المسؤولية الجنائية؟ الإجابات المحتملة هي كيان الذكاء الاصطناعي، أو البشر المتورطون في كيان الذكاء الاصطناعي، أو كليهما (القادي، 2021).

تفرض المسؤولية الجنائية عن تلك الجريمة إذا استوفى مرتكب جريمة من جرائم الذكاء الاصطناعي من البشر المتطلبات الفعلية والعقلية للجريمة، ومن خلال القيام بذلك، لا تحتاج المحكمة إلى التحقق فيما إذا كان الجاني شريكاً، أو ما إذا كانت هناك سمة أخرى تميز ارتكاب الجريمة، حيث إن استيفاء هذه المتطلبات هو الشرط الوحيد لفرض المسؤولية الجنائية، ومعلومات أخرى قد تؤثر على العقوبة، ولكن ليس على المسؤولية الجنائية (سارة، 2023).

وقد تتجه إرادة الجاني إلى السلوك الإجرامي الذي يشره، وكذلك تتجه إلى النتيجة المترتبة عليه من علمه بها وبكافة العناصر التي يشترطها القانون لقيام الجريمة أي أنالجاني قد تعدد إحداث النتيجة المعاقب عليها، أي أنه قد اتخذ الركن المعنوي صورة القصد الجنائي بالتالي تكون الجريمة عمدية (ادلبي، 2023).

إن أغلب الجرائم التي ترتكب بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي أو الجرائم التي تستخدم بوسائل الإلكترونية تكون نتيجتها معروفة، وتكون ظاهرة في العالم المادي الذي نعيش فيه، وفي مثال ذلك: السيارة ذاتية القيادة وعند التفريق بين أطراف الدعوى: منتج السيارة، مبرمج السيارة، مستخدم أو مستعمل أو مالك السيارة، وتطبيق الذكاء الاصطناعي عند أذن تقسم الجرائم إلى نوعان إما أن تكون جريمة عمدية أو جريمة غير العمدية "جرائم الخطأ" (البلغيتي، 2022).

ومما لا شك فيه بأن المسؤولية الجنائية في القانون الجنائي تقوم بتحقيق الجريمة بركنيها المادي والمعنوي، وفي جرائم الذكاء الاصطناعي لا يثير الركن المادي جدلاً قانونياً نظراً لتحقيق الفعل الجرمي المتمثل في ارتكاب الجريمة نتيجة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، إلا أن الركن المعنوي هو الذي يثير الجدل كأساس لقيام المسؤولية الجنائية، والذي يجب أن يتحقق الركن المعنوي في إحدى صورتيه (العمد أو الخطأ)، فإن القصد الجنائي بغنصره العلم والإرادة هو الذي يمثل الركن المعنوي للجرائم العمدية، وذلك أي أن يعلم الجاني ماهية الفعل وأن يريد تحقيق النتيجة الإجرامية (محمود، 1984).

وفيالجريمة المادية لو قام المبرمج ببرمجة جهاز للتجسس على الآخرين بأن يبرمجه في وقت محدد لينتهك خصوصية الآخرين بخرق المكان الموجود فيه ففي هذه الحالة تكون أمام جريمة عمدية ناتجة عن فعل الذكاء الاصطناعي من إحدى أطراف الدعوى سواء كان المبرمج أو كان المستخدم فممكن له أن يدخل للبرمجة واستخدمه لأغراض إجرامية ففي تلك الحالة تعتبر هذه جريمة عمدية والآلة الذكية في تلك الحالة هي عبارة عن أداة مثل تطبيق الفاعل المعنوي كأن يقوم شخص طبيعى باستخدام شخص آخر وهذا الشخص إما أن يكون حسن النية واستخدام في ارتكاب الجريمة أو يكون غير مميز مثل الطفل ليس لديه ادراك وهو الذي ارتكب الجريمة ولكن الذي يرتكب الجريمة فعليا هو من قام باستخدام تلك الوسيلة وكذلك تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تلك الحالة هي عبارة عن وسيلة ولا غبار في انزال القواعد العامة في تلك الحالة على حسب من قام بالفعل كجريمة عمدية، ولكن حينما يقوم تطبيق الذكاء الاصطناعي باتخاذ قراره تلقائياً بمعزل عن أطرافه الثلاثة المبرمج والمصمم والمستخدم لتلك التقنيات الذكية تكمن هنا الإشكالية (ربيع، 2006).

ومن الأمثلة الأخرى هناك صورة للتعدي على الحياة الخاصة بواسطة الذكاء الاصطناعي بواسطة التجسس الإلكتروني، وذلك من خلال قيام المتخصصين بإعداد برامج عبارة عن فايروس يهدف إلى تزوير البيانات المخزنة داخل الحاسوب، أو تعطيلها، أو تحريفها، أو سحبها وحذفها، كما قد يتمكن هؤلاء المختصون من الوصول إلى معلومات شخصية عن مستخدم الحاسوب، ومن ثم استخدامها بشكل غير مشروع في تهديد وابتزاز صاحبها، كذلك الحصول على بيانات شخصية كتلك المتعلقة بالحسابات البنكية وسرقتها (حسين، 2021).

ثانيًا: الجرائم الغير العمدية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. يمثل الخطأ الركن المعنوي في الجرائم الغير عمدية، وذلك يعكس العلاقة النفسية بين الجاني والركن المادي على نحو يجعل إرادته محل لوم المشرع، كونه يعد خروجاً عن واجبات الحذر والحيلة التي أدت وأفضت إلى وقوع النتيجة الإجرامية (هبة، 2020). وبشكل عام الجرائم الغير عمدية (جرائم الخطأ) والتي تتمثل في السلوك وتتمثل في إحدى صور الخطأ مثل: الرعونة، وعدم الانتباه، ومخالفة القوانين والأنظمة وهكذا..، فلو افترضنا تطبيق هذا الحديث على أطراف الدعوى في تطبيق الذكاء الاصطناعي الذي تمت صناعته كمنتج يجب أن يكون المنتج صحيحاً، ولا يسبب ضرراً وفقاً لقانون حماية المستهلك، ووفقاً للقواعد العامة في كافة الدول. عند القيام بتصنيع الذكاء الاصطناعي وكان به خطأ فإن المبرمج يتحمل مسؤوليته كخطأ غير عمدي. في السيارة ذاتية القيادة فلو قام المستخدم بالتلاعب في البرمجة مما دفع السيارة لعمل حادث فتمت حينها مسائلة المستخدم بخطأ غير عمدي نتيجة ارتكابه لذلك الفعل. وأيضاً عند قيام تطبيق الذكاء الاصطناعي نفسه بارتكاب فعلًا وذلك الفعل نتيجة الخطأ فهذا أيضاً تثار إشكالية (مصطفى، 2018).

حاول فقهاء القانون أن يضعوا عدة نظريات قانونية لتحديد المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي، فبالنسبة لنظرية الفاعل المعنوي يمكن تطبيقها على أطراف الدعوى ولكن لا يمكن تطبيقها على الذكاء الاصطناعي لأنها عبارة عن آلة وليس شخصاً، وأيضاً فشلت نظرية مسؤولية أفعال الغير في تطبيقها: لأنه وحتى يسأل شخص عن مسؤولية الغير كشخص عنده حيوان وهذا الحيوان قام بعض شخص آخر نتيجة عدم حراسته فيسأل صاحب الكلب جنائياً، ومثال آخر هناك جريدة قام فيها صحفي بالظن في شخص ما فيسأل حينئذ صاحب الصحيفة وذلك الأمر غير جيد والتالي ذهبت بعض الدول إلى أن التعويض المدني أفضل ودعت للابتعاد عن موضوع المسؤولية الجنائية (السيد، 2022). وبخصوص تطبيق فكرة القصد الاحتمالي كان يريد شخص فعل ما ويتوقعه ولا توجد أي مشكلة فيه، ولكن حينما لا يرغب الشخص بالنتيجة ويكون متوقع الفعل ويعتمد الشخص على مهاراته ويقوم بعمل شرط أساس بالمنع من وقوعها فهذا اسمه خطأ واعي مدرك يكون قريباً من الخطأ الاحتمالي وتشدد الدول العقوبة فيه بالرغم من أنه حدى صور الخطأ، ولذلك حين تطبيق ذلك على أطراف تقنيات الذكاء الاصطناعي نجد أنه من الجائز أن يتم تطبيق الخطأ الواعي حينما قام الشخص بصناعة تلك الآلة وكان يعلم أنه من الجائز أنها ترتكب جريمة فيتحمل المسؤولية حينها المصنع، ويتحمل المبرمج، ويتحمل المستخدم الخطأ الواعي وليس القصد الاحتمالي (العبدالله، 2021).

المطلب الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجريمة. يوصف الإجرام الإلكتروني بالذكاء الخارق على العكس ومقارنة بالإجرام التقليدي الذي يتسم بالعنف، لهذا يطلق عليه بإجرام الأذكاء، كونه يعتمد على وسائل تكنولوجية متطورة في القيام بالتدمير، أو اختراق المواقع الحكومية، أو قرصنة المعلومات الخاصة بالأفراد ويقوم بالاعتداء على خصوصيات الأشخاص، وبالتالي فإن نجاح أمن المعلومات يعتمد على نجاح أنظمة الحماية المعتمد لدى الشركات والمنشآت الاقتصادية، والذي يجب أن يكون حماية مدنية، ومعلوماتية وجنائية على نحو ذات فعالية، ويمكن تحقيق الحماية المعلوماتية بتطوير الأبحاث العلمية للنظم الأمنية لكي يتم تأمين بياناتها ومعلوماتها من القرصنة وإساءة الاستعمال واكتشاف ذلك (صابر، 2021).

تعمل البرمجة المتطورة للذكاء الاصطناعي على إعطاء الآلة قدرات هائلة للاستخدام البشري وقد تشكل بعضها خطراً وما يصاحبها من ارتكاب للجريمة، ولم يعد الأمر مجرد خيال، بل أصبح أقرب للحقيقة على أرض الواقع حيث نجد الاستغلال الكبير للعصابات للذكاء الاصطناعي كالروبوتات و أجهزة الاتصال الإلكتروني في ارتكاب الجرائم، مثل: القتل، الدهس، الإضرار بالآخرين، انتحال صور وأصوات أشخاص، بهدف ارتكاب تلك الجرائم من غير أن تطالهم العقوبة، لأن القانون لا يعاقب إلا الشخص الطبيعي، أما الآلي والافتراضي مثل الروبوتات فلا يقوم القانون بمعاقبتها، وبعد عرض هذا الموضوع على العديد من القانونيين، أكدوا وجود فراغ تشريعي بخصوص هذا الأمر ويتطلب العمل على إغلاقه، حتى لا يكون الذكاء الاصطناعي ممراً ومنفذاً للعصابات لارتكاب الجرائم المختلفة (رصاع، 2021).

ولمواجهة الأخطاء التي ترتكب بواسطة كيان الذكاء الاصطناعي، والتي قد تشكل جرائم عمدية أو غير عمدية علينا أن نحدد ثلاث احتمالات بكيفية ارتكاب الجريمة، لنحدد بعدها الشخص الذي ستسند إليه المسؤولية الجزائية، وبالمثلين التاليين نستطيع أن نفهم الاحتمالات الثلاثة: سيارة بقيادة ذاتية صدمت شخصاً فاصابته، وروبوت يجري عملية جراحية فيحدث خطأ نتج عنه إصابة أو وفاة (مشاعل، 2021). الاحتمال الأول: المسؤولية الجنائية لارتكاب الجريمة بواسطة شخص آخر، وستكون التهمة موجهة للمنتج والمصنع أو المبرمج، والروبوت أو السيارة ذاتية القيادة وسيلة في ارتكاب جريمة.

الاحتمال الثاني: المسؤولية الجنائية على من يسيء استخدام كيان الذكاء الاصطناعي لارتكاب جريمة، وهنا يستبعد المبرمج والمنتج والمصنع من تحمل المسؤولية الجنائية، لعدم نسبة أي خطأ من جانبه، ويتم إرجاع السبب لمن يستخدم الإجراءات العادية لنظام الذكاء الاصطناعي بشكل غير مناسب لأداء عمل إجرامي.

الاحتمال الثالث: المسؤولية المباشرة، ويتم إلحاق المسؤولية مباشرة بكيان الذكاء الاصطناعي، كما يتم تحميلها للأفراد عادة، ومعلوم أن كيانات الذكاء الاصطناعي تعتبر غير قادرة على تحمل المسؤولية الجنائية، بسبب عجزها كالأطفال والمجانين ومن في حكمهم، فيلزم عندها إثبات ما إذا كان نظام الذكاء الاصطناعي يتخذ إجراء يؤدي إلى عمل إجرامي أو يخفق في اتخاذ الإجراء، ويعتبر تحديد القصد الجنائي إثبات ما إذا كان البرنامج يعمل بشكل خاطئ فيدفع عن نفسه بالمسؤولية كدفاع الشخص الطبيعي بحجة الجنون، وهل يمكن للذكاء الاصطناعي المتأثر بفيروس إلكتروني أن يدفع عن نفسه بالمسؤولية بسبب الإكراه (الكندري، 2023).

وبناء على ذلك سوف نتناول في هذا المطلب أولاً: الجرائم العمدية في استخدام الذكاء الاصطناعي، وثانياً: الجرائم الغير عمدية في استخدام الذكاء الاصطناعي، فيما يلي:

أولاً: الجرائم العمدية في استخدام الذكاء الاصطناعي. يصعب إقامة المسؤولية عن الخطأ العمدي في حالة استخدام الذكاء الاصطناعي، ما لم يتم الإثبات بأن الإنسان قد وضع الذكاء الاصطناعي في وضع إحداث الضرر، وهذا يفترض العلم المؤكد بوقوع الضرر، إلا أن هذا الأمر لا يحدث إلا نادراً، ومن ذلك قضت محكمة النقض في 30 يونيو 2011م، على أنه: بأن إشعال آلة قص ذاتية في حديقة عامة تميز بقصد الإضرار. غير أنه وبمقابل ذلك فقد قضت المحكمة بأنه: ما دام الفعل هو نتيجة لعملية

آليه في تشغيل الآلة، ومن ثم بمجرد ظهور البيانات المعنية من أي قصد من جانب مشغل محرك البحث، وبعد ذلك رفضت محكمة النقص تقرير مسؤولية جوجل عن الإعلان، ويعود ذلك إلى أن طبيعته الآلية، وهو نتيجة للكلمات الأكثر تداولاً على الإنترنت (بلال، 2020).
تكتفي بعض المستشفيات الطبية باستخدام السجلات الإلكترونية الطبية بدلاً من إحضار وتشغيل العديد من الأطباء بحجة أنها أكثر توفيراً للوقت، والجهد، والمال، وأكثر سرعة وكفاءة حيث يتم إدخال البيانات الشخصية في تلك السجلات التي تحتوي على كافة بيانات المريض وعلاجه ومدة العلاج، وتستخدم تلك المعلومات لمصلحة المريض، حيث يستطيع الذكاء الاصطناعي دعم اتخاذ القرارات الإكلينيكية المتعلقة بالمريض بناءً على المعلومات السابقة، وبالتالي تظهر مشكلة تتعلق بانتهاك الخصوصية للمرضى (الدحيات، 2019).

وعلى الرغم من أن استخدام آليات الذكاء الاصطناعي في مواجهة جائحة فيروس كورونا له إيجابيات عديدة وخاصة في توفير الوقت، والجهد وتقلص عدد الضحايا، إلا أن المدافعين عن حقوق الإنسان يرون أن الاستعانة بمجموعة من البيانات ذات الطابع الشخصي عن الحالات المصابة والمخالطين بفيروس كورونا تعتبر فكرة مهددة لحريات الإنسان الأساسية، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق في الخصوصية الذي أصبح على المحك بفعل هذه التقنية، حيث أصبحنا نحدث اليوم عن نهاية الخصوصية، في ثنائية جدلية تحاول التوفيق بين مطلب الحرية كحق من حقوق الإنسان الأصلية والدواعي الأمنية للدول لأجل صون استقرارها وحفظ سلامتها (العدوان، 2021).

ومما سبق يمكن القول بأن الاستعمال الكبير للتقنيات الذكية المزودة بالذكاء الاصطناعي يشكل تهديداً لحقوق الإنسان وحرياته، مما دفع بعض الخبراء للقول بأننا أمام أكبر موجة تعقب اجتماعي وملاحقة للمرضى في العالم، عبر نشر كل الوسائل التكنولوجية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض، والتخوف الكبير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان كالتشهير، والتمييز، والعنف والعنصرية... وبالتالي فإن التساهل في الحفاظ على البيانات الشخصية للأفراد ونشر المعلومات والهويات يمكن أن يسبب مشاكل كبيرة سواء على المدى المتوسط أو البعيد، وقد اعتبر تقرير الهيئة الهولندية لحماية البيانات أن استعمال تطبيقات تتبع الاتصال يشكل انتهاكاً طويلاً للأمد للحق الأساسي في الحياة الخاصة للمواطنين، خصوصاً أنه يعالج معطيات لها علاقة بصحة المريض وهي تدخل في خاتمة البيانات الحساسة (العدوان، 2021).

ثانياً: الجرائم الغير عمدية في استخدام الذكاء الاصطناعي.

يعتبر إقامة المسؤولية على أساس الخطأ الغير عمدي أوسع نطاقاً من الخطأ العمدي، لأنه يكفي فيه الإهمال أو عدم التبصر، ويتمثل هذا الخطأ في عدم توقع الضرر أو تحمل مخاطره إذا كان متوقعاً ضرره، وبناءً على ذلك يكون إهمال المستخدم أو المالك للذكاء الاصطناعي أساساً لتحمل المسؤولية، وبالرغم من ذلك يظل إثبات الإهمال أو عدم التبصر صعباً، كون أن استعمال الذكاء الاصطناعي أو إتاحتها، حتى لو كان ناقصاً من النادر أن يشكل بذاته إهمالاً، حيث أن كل برمجة إلكترونية تحتوي على عيوب وهذا أمرٌ بات مفروغاً منه، وبالتالي يمكن أن تحدث أضراراً في مواجهة أي موقف غير مسبوق، ومن الصعب افتراض الرقابة أو الإهمال في البرمجة لمجرد وقوع الضرر (المانع، 2015).

ومن الممكن أن يأخذ الركن المعنوي للجريمة صورة الخطأ غير العمدي، ففتحة إرادة الجاني إلى السلوك الإجرامي دون تحقق النتيجة سواء لم يتوقع حدوثها، أو توقع إمكانية حدوث ذلك إلا أنه لم يتخذ الاحتياط الكافي لتلافي حدوث ذلك (سرور، 2015).

يترتب على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي دون ضوابط انتهاك الحياة الخاصة والتعدي على الخصوصية، وهذا الأمر يعتبر آفة الأجهزة والتقنيات الإلكترونية عموماً، فهي تفرض على مستخدميها الموافقة على السماح بحسب بيانات معينة من الهاتف المستخدم أو من الوسيلة أو البرنامج الذي يستخدمه عبر الهاتف، وتقوم هذه التقنيات بتحليل تلك المعلومات والحصول على اهتمامات المستخدم لاستغلالها لأهداف تجارية ودعائية واستخباراتية (العدوان، 2021).

وبالتالي يعتبر ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية في الانتخابات فضيحة (تسريب البيانات الخاصة بالمستخدمين)، وقد تم استغلالهم واستهدافهم في تلك الانتخابات والتأثير عليهم الرقمي والتحول الديمقراطي وتغيرات سياسية وما صاحبها من تعزيز تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة من كفاءة ونطاق التضليل الإعلامي بشكل واسع (عبدالعظيم، 2023).

ولا يخفى عما أصبحنا نلاحظه من العديد من الإعلانات والمحتويات الإعلانية التي لا تحترم الآداب العامة ولا حتى الذوق العام، وذلك بما تحتويه من بعض المعروضات الخادشة للحياء مثل ما يعرضه موقع Marketplace لمصنفي "الفيس بوك" على مواقع الإنترنت من أمور غير مرغوب بها، لا تتماشى مع ما يتم عرضه مع ميول ورغبات المعروض له كونها مجرد محتويات منافية للآداب وخادشة للحياء أو لأي سبب آخر (الزهراني، 2020).

ويمثل آخر يصف روبوتاً يعمل بالذكاء الاصطناعي مداناً بالقتل غير العمد، وبعد أن تقوم المحكمة بإدانة الروبوت بتهمة القتل غير العمد، تستمر العملية الجنائية كما لو كان الجاني إنساناً، والمرحلة التالية هي مرحلة إصدار الحكم، ويجوز للدعاء والدفاع المطالبة بعقوبة قاسية أو مخففة، وفي نهاية المطاف تقرر المحكمة العقوبة المناسبة بناءً على ظروف القضية، وبعد تقييم الظروف، توصلت المحكمة إلى استنتاج مفاده أنه إذا كان الروبوت إنساناً، فإن العقوبة ذات الصلة ستكون السجن لمدة ثلاث سنوات، ولو كان الروبوت شركة، لكانت المحكمة قد فرضت عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات، والتي كان سيتم تنفيذها كما هو موضح سابقاً، وينبغي أن يكون الأمر نفسه بالنسبة للروبوت الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي، ولذلك إذا أفضى التقدير القضائي للمحكمة إلى فرض عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات، فهذه هي العقوبة التي يجب توقيعها، بغض النظر عما إذا كان المدعى عليه إنساناً أو شركة أو مجرماً بذاته، ويجب تنفيذ العقوبة بعد فرضها (سوزان، 2020).

وكما ذكرنا سابقاً، فإن فرض عقوبة السجن على أنظمة الذكاء الاصطناعي يأخذ شكل حرمانها من حريتها في التصرف من خلال تقييد نشاطها للمدة المطلوبة وتحت رقابة صارمة خلال هذا الوقت، ويمكن إصلاح نظام الذكاء الاصطناعي لمنع ارتكاب المزيد من الجرائم قد يكون نظام الذكاء الاصطناعي أكثر كفاءة إذا كان النظام عاجزاً وعندما يحدث ذلك بموجب أمر من المحكمة. يخدم هذا الوضع كلا من أغراض إعادة التأهيل والعجز، وهي أغراض إصدار الأحكام ذات الصلة في حالة أنظمة الذكاء الاصطناعي. عندما يكون نظام الذكاء الاصطناعي رهن الاحتجاز، ومقيداً، وخاضعاً للإشراف، تصبح قدرته على الإساءة عاجزة (الجندي، 2017).

أما فيما يخص عقوبة الإعدام فإن جوهرها هو موت الجاني، فعندما يكون الجاني إنساناً، فإن الحياة تعني وجود الشخص كمخلوق فاعل، أما إذا كان الجاني شركة أو نظام ذكاء اصطناعي، فيمكن تحديد حياته من خلال نشاطه، وإن نظامه الحي هو نظام فعال، وبالتالي فإن "حياة" نظام الذكاء الاصطناعي هي قدرته على العمل على هذا النحو، إن إيقاف نشاط نظام الذكاء الاصطناعي لا يعني بالضرورة "موت" النظام، كون الموت يعني العجز الدائم عن حياة النظام، ولذلك فإن عقوبة الإعدام لنظام الذكاء الاصطناعي تعني إغلاقه الدائم، بحيث لا يمكن توقع المزيد من الجرائم أو أي نشاط آخر من جانب نظام الذكاء الاصطناعي. عندما يتم إغلاق نظام الذكاء الاصطناعي بأمر من المحكمة، فهذا يعني أن المجتمع يحظر تشغيل ذلك الكيان لأنه يعتبر خطيراً جداً على المجتمع. يخدم تطبيق عقوبة الإعدام على أنظمة الذكاء الاصطناعي كلا من أغراض عقوبة الإعدام والعجز (كغرض عام للحكم) فيما يتعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي (عبيد، 2006).

ويقرر المجتمع فرض عقوبة الإعدام عندما يكون الجاني خطيراً عليه، مع كون العقوبة مقبولة في النظام القانوني المعين، بقصد تحقيق العجز التام والنهائي للجاني، وينطبق هذا على المجرمين من البشر والشركات وأنظمة الذكاء الاصطناعي بالنسبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، يعني العجز الدائم والإغلاق التام بموجب أمر من المحكمة، مع عدم وجود خيار لإعادة تنشيط النظام مرة أخرى ولن يشارك النظام الذي يعاني من العجز الدائم في المزيد من الأحداث الجانحة (سرور، 2015).

قد يقال إن مثل هذا الإغلاق قد يؤثر على أشخاص أبرياء آخرين على سبيل المثال، الشركة المصنعة للنظام، أو مبرمجه ومستخدميه، ولا ينطبق هذا على أنظمة الذكاء الاصطناعي فحسب، بل ينطبق أيضاً على المجرمين من البشر والشركات أيضاً، بحيث يؤثر إعدام الجاني أيضاً على عائلته البرينة (حالة الجاني البشري) أو يؤثر على الموظفين والمديرين والمساهمين وما إلى ذلك (في حالة الشركة)، عندما يكون الجاني عبارة عن نظام ذكاء اصطناعي، فإن إيقاف التشغيل يؤثر أيضاً على أشخاص أبرياء آخرين، لكن هذا لا يقتصر على أنظمة الذكاء الاصطناعي ولذلك قد تنطبق عقوبة الإعدام على أنظمة الذكاء الاصطناعي (الظاهري، 2020).

الخاتمة

يتسم العصر الحالي بانتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي في شتى ميادين الحياة، ولذلك أصبح بحث الجرائم المتعلقة بتلك التقنيات ضرورة حتمية، للوصول إلى المسؤولية الجنائية عن تلك الجرائم المرتكبة عن طريق الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى ضرورة تقنين أوضاع الذكاء الاصطناعي حتى نستطيع مساءلته جنائياً عن الجرائم المرتكبة من خلاله. كان هذا مجمل ما عرضناه في بحثنا، وننتقل إلى تلخيص ما تم ذكره في صورة نتائج وتوصيات نبرز فيها أهم ما توصلنا إليه في هذا البحث:

النتائج

1. أصبح الذكاء الاصطناعي واقعاً ملموساً بعد أن كان مجرد خيال علمي موجود، وكثرة الاستخدام له وتطوره أدت إلى استقلالته، مما يشكل الخطر على الأفراد والمجتمعات.
2. سرعة انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي، يترتب عليها ظهور الكثير من الجرائم المرتبطة به، والتي لم تتضمنها قوانيننا العقابية.
3. عدم وجود تشريعات كافية تحمي المجتمع من جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتضع ضوابط لحدود تلك التقنيات.
4. زيادة الانتهاكات المتعلقة بخصوصية الإنسان والتعدي على الحياة الخاصة، في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي، مستغلين عدم المعرفة الكاملة بشأنها.

التوصيات

1. نهيب بالمشرعين القانونيين إلى ضرورة وضع قواعد قانونية متخصصة يكون من شأنها أن توفر الحماية للمضررين من الأضرار التي تسببها كيانات الذكاء الاصطناعي.
2. ضرورة سن تشريعات تنظم إنتاج وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتضع معايير للجرائم المرتكبة من خلالها.
3. الوصول لتصور قانوني يسمح بالمحاسبة الجنائية لتقنيات الذكاء الاصطناعي المتطورة عن الجرائم المرتكبة من قبلها ذاتياً.
4. تقييد العقوبات المستخدم فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي، نظراً لخطورتها الشديدة وضررها الكبير على المجتمع.
5. تفريد المسؤولية الجنائية المتعلقة بكل من المصنع، والمالك، والتقنية نفسها بصورة لا تقبل اللبس، حتى يتم تحديد المسؤول جنائياً وتوقيع العقاب عليه.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. "فردنا: المجلة العالمية في البحوث الأكاديمية" لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.

References Book: -

1. Adel Abdel Nour. (2005). Introduction To the World of Artificial Intelligence. Kingdom Of Saudi Arabia.
2. Mohammed Al-Suhaili. (2019). Developments In Artificial Intelligence and the Requirements for Protecting Fundamental Rights and Freedoms. Legal Affairs Department, ISESCO, Kingdom of Morocco.
3. Dorola Jelonek Agata Mesjas-Iechcezy Stepniak Tomasz Turekleszek Ziora, The Artificial Intelligence Application in the Management of Contemporary Organization, Theoretical Assumptions, Current Practices and Research Review Spiring, Cham 2019, P.24.
4. 'Gabrielhallevy, When Robots Kill Artificial Intelligence Under Criminal Law, Northeastern University Press, Boston, 2013.

5. Gabriele Hallevy -Liability for Crimes Involving Artificial Intelligence Systems-Springer International Publishing Switzerland,2015 -2014.

Thesis or Dissertation: -

1. Mohamed Al-Suhaili (2019). Developments in Artificial Intelligence and the Requirements for the Protection of Fundamental Rights and Freedoms. Legal Affairs Department, ISESCO, Kingdom of Morocco.
2. Saber Al-Haddam (2021). Law in the Face of Artificial Intelligence. Master's Thesis. Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fès.
3. Aisha Shaqfa (2021). Legal Protection of Works Created by Artificial Intelligence Programs. Master's Thesis. Faculty of Law, United Arab Emirates University.
4. Fatiha Rasaa (2021). Criminal Protection of Information on the Internet. Dissertation for a Degree. Master's Thesis. Abu Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria.
5. Louis Badr (1982). The Impact of Technological Development on Personal Freedoms on Political Systems. PhD Thesis. Faculty of Law, Cairo University.
6. Moussa Amri (2020). Legal Implications of the Use of Artificial Intelligence. Master's Thesis. Faculty of Law and Political Science, Ziane Achour University, Algeria.

Website: -

1. Heba Al-Zahrani. (2020). Website. Criminal Liability of Artificial Intelligence. Maaal International Media Company. Maaal Newspaper. <https://maaal.com/2020/12/167055-2>.
2. Mustafa Al-Sadawi. (2018). Website. People Killed by Smart Robots. Sayidaty Magazine.
3. , <https://www.sayidaty.net>.
4. Hussein Al-Abdullah. (2021). Website: Legal Experts to Al-Jarida: The State Must Be Legally and Technically Prepared to Deal with Artificial Intelligence Systems. <https://www.aljarida.com/articles/16194496363229763>.
5. Drew Harzog. (2023). See website. If Your Opponent Is a Robot, Whom Do You Sue? Deutsche Welle, <https://p.dw.com/p/3LJ8O2019>.
6. Evan Slingis. (2015). See website. The dangers of trusting robots. https://www.bbc.com/arabic/scienceandtech/2015/08/150820_vert_fu t_dangers_of_trusting_robots.